الأمم المتحدة
S/2015/219



Distr.: General
27 March 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولا – مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٦٤ (٢٠١٤) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وطلب فيه إليّ أن أقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريرا عن تنفيذ القرار وعن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥.

ثانيا – الحوار السياسي الوطني والمصالحة الوطنية

الحوار بين الأطراف في مالي

٢ - في الفترة المشمولة بالتقرير وعلى خلفية الزيادة الخطيرة في عدد الاشتباكات المسلحة، جرت في الجزائر العاصمة جولة خامسة من المحادثات في إطار الحوار بين الأطراف المالية. وفي ختام المحادثات، قدم فريق الوساطة مشروع اتفاق سلام منقح وقام اثنان من الأطراف المالية الثلاثة بالتوقيع عليه بالأحرف الأولى. وواصلت البعثة طيلة هذه الفترة، بالتنسيق الوثيق مع فريق الوساطة، تشجيع الأطراف على إعادة تأكيد التزاماتهم بوقف إطلاق النار والتوصل إلى اتفاق عن طريق المشاورات مع الأطراف وقواعدهم.

٣ - وبين اختتام الجولة الرابعة من المحادثات في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر واستئناف الحوار بين الأطراف المالية في ١٦ شباط/فبراير، أجرت الجزائر، العضو الرئيسي في فريق الوساطة، مشاورات مع كل طرف من الأطراف في المحادثات وهي، حكومة مالي؛ والتنسيقية المؤلفة من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد والتنسيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة وفصيل منشق عن ائتلاف شعب





15-04648 (A) 310315 310315



أزواد؛ وائتلاف الخطة التمهيدية المؤلف أساسا من التنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة وائتلاف شعب أزواد وفصيل منشق عن الحركة العربية لأزواد وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (غاتيا). وركزت المناقشات على أحكام مشروع اتفاق السلام، الذي أعده ووزعه فريق الوساطة المؤلف من الجزائر والأمم المتحدة/البعثة المتكاملة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وبوركينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر، في ختام الجولة الرابعة من المحادثات، على النحو المبين في تقريري السابق (S/2014/943، الفقرة ٥).

٤ - وأجرت الأطراف المالية أيضا مشاورات مع قواعدها قبل استئناف الجولة الخامسة. وتواصَلت التنسيقية وائتلاف الخطة التمهيدية مع قواعدهما على مستويات مختلفة، في حين نظمت الحكومة اجتماع مائدة مستديرة مع أطراف فاعلة رئيسية، سياسية ومن المجتمع المدني، في باماكو في ٧ شباط/فبراير. ولم تحضر أحزاب المعارضة، محتجة بعدم التشاور معها على جدول أعمال الاجتماع، ورفض المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقدته الحكومة مفهوم ''أزواد'' واقتراح وضع حصص لضمان تمثيل كافة الطوائف في مؤسسات الدولة. ونظمت البعثة المتكاملة ثلاث حلقات عمل مع الأحزاب السياسية من الأغلبية الرئاسية وقيادات المعارضة (٧ و ٨ كانون الثاني/يناير) والقيادات النسائية (١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير) والقيادات الشبابية (١٦ و ١٧ كانون الثاني/يناير) لتزويدهم بلمحة عامة عن العملية التي أدت إلى وضع مشروع اتفاق السلام وعن محتوياته.

٥ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ترأست الجزائر، عقب الاشتباكات المسلحة الخطيرة التي اندلعت بين التنسيقية وائتلاف الخطة التمهيدية داخل تابانكورت وحولها (منطقة غاو)، اجتماعا في الجزائر العاصمة مع حكومة مالي والتنسيقية وممثلي الخاص لمالي، السيد منجي حمدي، لمناقشة الحالة الأمنية في شمال مالي. وفي ختام الاجتماع، أصدر السيد رمطان لعمامرة وزير خارجية الجزائر وممثلي الخاص، بيانا يدعو إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية؛ واحترام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، في أماكن أبرزها إنتيليت وتابانكورت وتاركينت وتيسيت (منطقة غاو)؛ والإسراع بعقد اجتماع للجنة التقنية المشتركة للأمن. وأعلن البيان أيضا عن نشر قوات تابعة للبعثة في المناطق التي تحتلها الجماعات المسلحة من أجل حماية المدنيين. واعترض ائتلاف الخطة التمهيدية، الذي غاب عن الاجتماع، على البيان وإشاراته إلى مناطق خاضعة لسيطرته.

٦ - وفي الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير، عقد ممثلي الخاص في الجزائر العاصمة جلسة غير عادية للجنة المتابعة والتقييم المنشأة بموجب اتفاق واغادوغو التمهيدي المبرم في

١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، سعيا إلى إعادة تأكيد التزام الأطراف بوقف الأعمال العدائية وبآليات إدارة وقف إطلاق النار. وفي ١٤ شباط/فبراير، أصدر ممثلي الخاص موجزا من إعداد رئيس اللجنة يدعو الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية والامتناع عن الأعمال الاستفزازية وضمان تهيئة بيئة مواتية لإجراء المحادثات. وبالتوازي مع ذلك، قام ممثلي الخاص والجزائر بتيسير توقيع الأطراف على إعلان في ١٩ شباط/فبراير يعيد تأكيد التزامهم بوقف الأعمال العدائية ومشاركتهم في آليات إدارة وقف إطلاق النار.

٧ - وجرت الجولة الخامسة للحوار بين الأطراف المالية في الجزائر العاصمة في الفترة من ١٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس في حضور ممثلين كبار عن جميع الأطراف؛ وأجرى فريق الوساطة في ذلك الوقت مفاوضات مع كل طرف على حدة بشأن نص مشروع اتفاق السلام. ورحب الأطراف بالوثيقة باعتبارها أساسا جيدا للتفاوض. ولكن مواقفهم بشأن القضايا الجوهرية ظلت على حالها دون تغيير. وظلت حكومة مالي تعارض الفيدرالية بكل أشكالها. وكررت تأكيد معارضتها لتعديل الدستور وذكر كلمة ”أزواد“ في الاتفاق، بزعم أنها حيلة تلجأ إليها التنسيقية لتمهيد الطريق نحو الانفصال. وأكدت التنسيقية إصرارها على قيام دولة فيدرالية والاعتراف بـ ”أزواد“ باعتبارها كيانا سياسيا وجغرافيا وثقافيا يضم مناطق غاو وكيدال وتيمبوكتو. كما أكدت معارضتها لعودة قوات الدفاع والأمن المالية إلى الشمال وكررت تأكيد الحاجة إلى أن يتولى شعب ”أزواد“ قيادة قوات الأمن وإدارة الموارد الطبيعية. وكرر ائتلاف الخطة التمهيدية طلبه تطبيق نظام الانتخاب المباشر في اختيار مسؤولي المناطق ودعا إلى الإسراع بإعادة انتشار قوات الدفاع والأمن المالية في الشمال وإلى أن تضم هذه القوات المقاتلين السابقين التابعين لائتلاف الخطة التمهيدية واقترح أن تتقاسم الدولة وسلطات المناطق إدارة الموارد الطبيعية.

٨ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، قدم فريق الوساطة إلى الأطراف صيغة منقحة من مشروع الاتفاق أريد بها أن تتضمن بعض النقاط التي ذكرها الأطراف والتوصل إلى صيغة توفيقية بين مواقفهم. ويقترح مشروع الاتفاق حزمة تدابير سياسية وأمنية وإنمائية لتعزيز سلطات المناطق داخل دولة مالي الموحدة، حيث يرد بين ما ينص عليه ما يلي: (أ) تعزيز سلطة مجالس المناطق والحكومات المحلية، وإنشاء مجلس ثان للبرلمان وتطبيق نظام محاصصة لضمان تمثيل الشماليين في مؤسسات الدولة رهنا بتعديل الدستور؛ (ب) عودة قوات الدفاع والأمن المالية إلى الشمال وإدماج مقاتلي الجماعات المسلحة السابقة في قوة مالية بعد إصلاحها، في إطار عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإنشاء قوات شرطة محلية في الشمال؛ (ج) إنشاء مناطق تنمية اقتصادية في المناطق الشمالية الثلاث وإتاحة الفرص للتعاون بين

المناطق؛ (د) عقد مؤتمر وطني لبحث القضايا العالقة، وخاصة ما يتعلق منها بالإشارة إلى ''أزواد''. وينص مشروع الاتفاق على أن يبدأ نفاذ أحكام الاتفاق بعد مضي فترة مؤقتة تتراوح بين ١٨ و ٢٤ شهرا وإنشاء لجنة لتنفيذ الاتفاق برئاسة الجزائر، لدعم جهود التنفيذ ومراقبتها. وينص على أن تتولى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة توجيه أمانة اللجنة.

٩ - وأعلن فريق الوساطة لدى عرضه مشروع الاتفاق هذا أنه لن تُقبل أية تغييرات جوهرية أخرى على النص ودعا الأطراف إلى التوقيع على الوثيقة بالأحرف الأولى. وفي ١ آذار/مارس، وقع على الوثيقة بالأحرف الأولى كل من الحكومة وائتلاف الخطة التمهيدية وجميع أعضاء فريق الوساطة، فضلا عن فرنسا بصفتها المراقب على المحادثات، فيما طلبت التنسيقية وقتا إضافيا للتشاور مع قواعدها. وعقب اختتام المحادثات في الجزائر العاصمة، قام رئيس وزراء النيجر، السيد بريغي رافيني، بتيسير عقد اجتماع لقيادة التنسيقية في نيامي في ٨ آذار/مارس لمناقشة مشروع اتفاق السلام. وحضر ممثلي الخاص هذا الاجتماع أيضا، وقدمت البعثة المتكاملة دعما لوجستيا له.

١٠ - واستمر تشاور قيادة التنسيقية مع مؤيديها في كيدال من ١٢ إلى ١٥ آذار/مارس. وعقب انتهاء هذا التشاور، أصدرت التنسيقية بيانا ذكرت فيه أن مشروع اتفاق السلام لا يأخذ في الاعتبار تطلعات شعب ''أزواد'' وطلبت عقد اجتماع لفريق الوساطة وشركاء دوليين لمناقشة الخطوات المقبلة. وفي ١٧ آذار/مارس، ترأس ممثلي الخاص وفدا إلى كيدال يتألف من أعضاء أساسيين في فريق الوساطة وممثلي الاتحاد الروسي والصين وفرنسا. وأكد الوفد لقادة التنسيقية أن باب المفاوضات لن يفتح من جديد وأن نص مشروع الاتفاق لن يعدَّل. إلا أنه وافق على مواصلة المشاورات حتى تراعى بعض ملاحظات التنسيقية أثناء مرحلة التنفيذ. وفي ختام الاجتماع، أصدرت التنسيقية بيانا طلبت فيه إلى فريق الوساطة النظر في بعض الملاحظات المتعلقة بمشروع اتفاق السلام للسماح لها بالمضي قدما نحو توقيع الاتفاق. وفي اليوم نفسه، أشارت الحكومة إلى أنها لن توافق على إعادة فتح باب التفاوض على نص مشروع الاتفاق. وأكد فريق الوساطة، في بيان صدر في ١٨ آذار/مارس، موقفه من أن المفاوضات قد انتهت وأن شواغل التنسيقية يمكن معالجتها في مرحلة التنفيذ. وقرر فريق الوساطة أن تدعو الجزائر قيادة التنسيقية إلى الجزائر العاصمة لمناقشة كيفية المضي في التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام ثم التوقيع الكامل عليه.

التطورات السياسية الرئيسية الأخرى

١١ - في غضون ذلك، قبل رئيس مالي، إبراهيم بوبكر كيتا، في ٨ كانون الثاني/يناير استقالة موسى مارا من منصب رئيس الوزراء وعيَّن بدلا منه موديبو كيتا، ممثله الأعلى في

الحوار الجامع بين الأطراف المالية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، شكل السيد موديبو حكومة تتألف من ٢٩ وزيرا، منهم ستة جدد وثلاث وزيرات. و لم يُعد تعيين أي من وزراء الحكومة السابقة الذين طالتهم اتهامات بالفساد.

١٢ - وفي ١٩ شباط/فبراير، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون بشأن وضع المعارضة. ويصوغ مشروع القانون رسميا حقوق أحزاب المعارضة والتزاماتها وواجباتها ويضع الطرائق لموقع زعيم المعارضة، الذي سيعمل ناطقا رسميا وسيمنح امتيازات معادلة لامتيازات النائب الأول لرئيس الجمعية الوطنية. وستغطي الميزانية الوطنية الواجبات والأنشطة الرسمية لزعيم المعارضة.

١٣ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، اختتمت الحكومة التعداد الإداري لتحديث السجلات المدنية الذي يشمل البلد بأكمله والذي بلغ عدد المقيدين من خلاله ٤١٩ ٨٧٩ ١ شخصا منهم ٣٧٤ ٤٤٨ مسجلا جديدا. ويبلغ العدد المقدر للناخبين الماليين حاليا ٣٧٩ ٤٧٦ ٧ ناخبا. وبدعم من فريق الأمم المتحدة الانتخابي المتكامل، حدَّثت الحكومة قائمة الناخبين وأنشأت قائمة انتخابية بيومترية جديدة للانتخابات المقبلة على مستوى البلديات والمناطق. وفي ١٨ شباط/فبراير، حدد مرسوم وزاري يوم ٢٦ نيسان/أبريل موعدا للانتخابات المحلية وانتخابات المناطق. غير أن وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية أرجأ لاحقا هذه الانتخابات للمرة الثالثة دون تحديد موعد لها بحجة عدم استقرار المناطق الشمالية وغياب المديرين الحكوميين في كثير من المقاطعات الشمالية.

ثالثا - الأمن وتحقيق الاستقرار وحماية المدنيين

١٤ - كانت السمة الغالبة في الفترة المشمولة بالتقرير حدوث زيادة ملموسة في انعدام الأمن نتيجة تزايد وتيرة الاشتباكات بين الجماعات المسلحة التابعة للتنسيقية وائتلاف الخطة التمهيدية؛ وانتشار أعمال اللصوصية على نطاق واسع، لا سيما تلك التي تستهدف المركبات والقوافل؛ وارتفاع مستويات أنشطة الجماعات العنيفة المتطرفة. وواصلت الجماعات المتطرفة القيام بعمليات في منطقة كيدال، بما في ذلك الهجمات ضد البعثة المتكاملة وعملية بارخان التابعة للقوات الفرنسية، وباتت متزايدة النشاط في مناطق أخرى، منها موبتي وسيغو في غرب مالي.

الاشتباكات بين الجماعات المسلحة الممتثلة لاتفاق واغادوغو التمهيدي

١٥ - في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، هاجم مقاتلو الحركة العربية لأزواد/التنسيقية، المتمركزون في بلدتي بير وديدي (منطقة تمبكتو)، بلدة بامبا (منطقة غاو) قبل أن تصدَّهم قوات ائتلاف الخطة التمهيدية. ورد مقاتلو الحركة العربية لأزواد/الائتلاف وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم (جماعة الطوارق) المتمركزون في منطقة غاو على هذا الهجوم بانتزاع بلدة زاهرو (منطقة تمبكتو) من أيدي قوات التنسيقية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وتشكل بلدتا بامبا وزاهرو نقطتي عبور على الضفة الشمالية لنهر النيجر. وفي ١ كانون الثاني/يناير، هددت مجموعة غاتيا بشن هجوم على بلدة بير إذا رفضت التنسيقية تسليم ستة من أفراد غاتيا تحتجزهم. وتدخلت البعثة المتكاملة لدى قيادة المجموعة، وحذرتها من أن البعثة ستستخدم القوة، وفقا لولايتها ولقواعد الاشتباك الموضوعة لها، إذا هاجمت المجموعة بلدة بير وعرضت حفظة السلام والسكان المحليين لخطر وشيك. وانسحبت المجموعة من ضواحي بلدة بير إلى بلدة زاهرو في ٣ كانون الثاني/يناير ومن بلدة بامبا في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير. وأقامت القوات المسلحة المالية مركزا في بامبا في أوائل شباط/فبراير، مما أدى إلى تكثيف الادعاءات الشائعة بوجود تواطؤ بين الائتلاف والحكومة.

١٦ - وتكمن المنافسة على التحكم في الطرق التجارية وطرق الاتجار الاستراتيجية وراء العديد من الاشتباكات المسلحة في شمال مالي، بما في ذلك في سياق القتال الذي دار بين ٢٠ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر من أجل السيطرة على بلدتي بامبا وزاهرو. وبعد إغلاق نقطة العبور القريبة الواقعة في بلدة ديدي على نهر النيجر، أصبحت السيطرة على بلدتي بامبا وزاهرو، الواقعتين في ضفة النهر الشمالية، ذات أهمية بالغة للاتجار عبر منطقة الساحل. فعلى سبيل المثال، تظهر صور جوية التقطتها المنظومات الجوية غير المأهولة التابعة للبعثة المتكاملة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر قافلتين من الشاحنات المحملة بالسجائر ترافقها جماعات مسلحة مختلفة لحراستها. وتلقت البعثة المتكاملة أيضا معلومات عن وجود توترات بين فصائل التنسيقية بشأن السيطرة على الطرق التجارية. وتفيد التقارير بأنه في أوائل شباط/فبراير اختطفت الحركة الوطنية لتحرير أزواد شاحنة تنقل مخدرات من غاو إلى النيجر تحت حماية الحركة العربية لأزواد/التنسيقية، في بلدة ميناكا (منطقة غاو).

١٧ - وكان تأثير المواجهات المسلحة على المدنيين في بلدة تابانكورت (منطقة غاو) وحولها يثير القلق بشكل خاص. وحمل التوتر المتصاعد بين عناصر الائتلاف والتنسيقية البعثة المتكاملة على إرسال دوريات بعيدة المدى ونشر وحدة تضم ٣٦ جنديا إلى بلدة تابانكورت

في ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير، هاجمت عناصر التنسيقية مواقع الائتلاف في البلدة. ولجأ ٢٢ من المدنيين إلى معسكر البعثة المتكاملة المؤقت وقامت البعثة بتعزيز قواها هناك. وتفيد التقارير بمقتل ما لا يقل عن ٦ من المقاتلين التابعين لمجموعة غاتيا في حين أصيب عدة أشخاص آخرين بجروح. وأثناء القتال من أجل السيطرة على بلدة تابانكورت، قامت البعثة المتكاملة بالإجلاء الطبي لـ ١٣ مدنيا و ٦ من أفراد الائتلاف كانوا قد توقفوا عن القتال. كما تولت البعثة المتكاملة توفير الرعاية الطبية لـ ٢٥ من مقاتلي الائتلاف. وقامت البعثة بعد ذلك بمهمتين متكاملتين لتقييم آثار القتال على المدنيين وإشراك قادة المجتمعات المحلية في مبادرات المصالحة المحتملة.

١٨ - غير أن الاشتباكات المسلحة قد استمرت، وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، أطلقت قوات التنسيقية نيران مدافع رشاشة ثقيلة وصواريخ إلى داخل بلدة تابانكورت قرب موقع للبعثة المتكاملة ومواقع مدنية. وأرسلت البعثة المتكاملة طائرتين عموديتين هجوميتين لرصد الحالة وردع مزيد من إطلاق النار. وبسبب استمرار قوات التنسيقية في إطلاق الصواريخ، أطلقت الطائرتان العموديتان التابعتان للبعثة المتكاملة طلقات تحذيرية لم تفلح في وقف إطلاق النار. ومن ثم، ووفقا لولاية البعثة المتكاملة وقواعد الاشتباك الموضوعة لها، أطلقت الطائرتان العموديتان التابعتان للبعثة النار على قاذفة الصواريخ ودمرتها. وأصدرت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بيانا اتهمت فيه البعثة المتكاملة بإسقاط بعض رجالها بين قتيل وجريح. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، ادعى الائتلاف أن قواته قد دمرت موقع قوات التنسيقية ودعا البعثة إلى أن تتيح للجماعات المسلحة مواصلة القتال في تابانكورت.

١٩ - وأدى الرد القوي الذي قامت به البعثة في تابانكورت إلى سلسلة من المظاهرات بعضها يدعم البعثة وبعضها يعارضها. وقام مؤيدو التنسيقية باحتجاجات ضد البعثة في كيدال يوم ٢١ كانون الثاني/يناير، أتلفوا خلالها مهبط الطائرات في كيدال واحتلوه حتى ١٦ شباط/فبراير، وباحتجاجات ضدها في ميناكا يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير. بيد أن سكان بلدة بير تجاهلوا نداءات التنسيقية إلى الاحتجاج بسبب الدور الذي قامت به البعثة في منع مجموعة غاتيا من شن هجوم على البلدة في أوائل كانون الثاني/يناير. وفي غاو، نظمت جمعيات الشباب مظاهرة لدعم البعثة في ٢٣ كانون الثاني/يناير.

٢٠ - وفي هذه الأثناء، حاولت البعثة المتكاملة، وفقا لولاية المساعي الحميدة المنوطة بها، تسهيل التوصل إلى وقف محلي لإطلاق النار في تابانكورت منعا لمزيد من العنف، والوصول إلى انسحاب الجماعات المسلحة التابعة للتنسيقية وائتلاف الخطة التمهيدية من تابانكورت، وإنشاء منطقة أمنية مؤقتة خالية من الأسلحة بين بلدتي ألموستارات (منطقة غاو)، والنفيس

(منطقة كيدال). وأثناء المشاورات المتوازية مع طرفي التنسيقية والائتلاف بشأن إمكانية وقف إطلاق النار، تلاعبت التنسيقية بوثيقة تحمل توقيعها وتوقيع البعثة، فأضافت إليه شعارها وشعار الأمم المتحدة، ونشرته في أحد مواقع وسائط التواصل الاجتماعي في ٢٤ كانون الثاني/يناير. واعترضت السلطات المالية والائتلاف وفئات المجتمع المدني بشدة على هذه الوثيقة واتهمت البعثة المتكاملة بالسعي إلى تهجير الجماعات المسلحة التابعة للائتلاف من المنطقة. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، حذر وفد من ممثلي المجموعات الشبابية والجماعات المسلحة التابعة للائتلاف في غاو البعثة المتكاملة بأن مظاهرات ستجري احتجاجا على الاتفاق المزعوم بين البعثة المتكاملة والتنسيقية.

٢١ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، تحول تجمع في غاو نظمته نفس المجموعات الشبابية وممثلو الائتلاف إلى أعمال عنف حيث رشق المحتجون معسكر البعثة المتكاملة بالحجارة، وطالبوا بانسحابها من الاتفاق المزعوم وأحكامه. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، حاول المحتجون اقتحام المعسكر وألقوا حجارة وقنابل مولوتوف واستهدفوا وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. وردت البعثة المتكاملة بالغاز المسيل للدموع والطلقات التحذيرية، في حين تم أيضا إطلاق نار في اتجاه المتظاهرين. وأفاد مستشفى غاو الإقليمي لاحقا أن ثلاثة متظاهرين قد قتلوا وجرح ١٨، أربعة منهم بطلقات نارية. كما أصيب خمسة من أفراد الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، ألقى متظاهرون حجارة على معسكر آخر للبعثة المتكاملة في غاو؛ وأطلقت البعثة المتكاملة الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشد. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، دعا الرئيس كيتا، أثناء زيارته الأولى إلى غاو منذ توليه منصبه، الجهات الفاعلة المحلية إلى مواصلة التعاون مع البعثة. وزار مستشفى غاو حيث التقى مع الأشخاص الذين أصيبوا أثناء المظاهرات، ومع المقاتلين التابعين لجماعة الطوارق والحركة العربية لأزواد/ائتلاف الخطة التمهيدية الذي أصيبوا في تابانكورت. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أعلنتُ بدء التحقيق لاستجلاء الحقائق بشأن المظاهرة العنيفة التي جرت في ٢٧ كانون الثاني/يناير في غاو، وعينتُ ثلاثة خبراء مستقلين لإجراء تحقيقات سريعة وشاملة. وبدأ فريق التحقيق عمله في باماكو وغاو في ٢٠ شباط/فبراير. ومن المتوقع أن ينتهي من إعداد تقريره بحلول نهاية آذار/مارس.

٢٢ - وفي ٨ شباط/فبراير، وصل ١٧ من مقاتلي الحركة العربية لأزواد/التنسيقية إلى بلدة أغوني (منطقة تمبكتو) على متن مركبات مسلحة واحتلوا البلدة. وأزالوا العلم الوطني المالي من مبنى البلدية ونصبوا بدلا منه علم الحركة. وبعد ذلك، أُغلقت المدارس، وعلقت جهات العمل الإنساني عملياتها وتوقفت مركبات النقل عن رحلاتها إلى أغوني. وفي

٢٦ شباط/فبراير، قام الفريق المشترك للرصد والتحقق في تمبكتو، الذي يعمل منذ كانون الثاني/يناير، بأول بعثة تقييم له إلى أغوني. واكتمل تشكيل هذا الفريق في ١٠ آذار/مارس بوصول الأعضاء من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد.

٢٣ - وواصلت البعثة المتكاملة بذل جهودها الرامية إلى تفعيل اللجنة التقنية المشتركة للأمن، بإنشاء أمانة دائمة مزودة بقدرات مكرسة. وقامت الأفرقة المشتركة للرصد والتحقق ببعثات تقييم إلى المواقع الستة المتبقية التي تتنازع الأطراف للسيطرة عليها. غير أن استئناف الأعمال العدائية عرقل برنامج عمل اللجنة مما أدى إلى إلغاء جلستها الشهرية في شباط/فبراير. وواصلت التنسيقية عدم المشاركة في أعمال اللجنة، معترضة على مشاركة جماعة الطوارق، التي ليست من الأطراف الموقعة على خريطة الطريق الصادرة بتاريخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٤. وظل التقدم في تفعيل الفريق المشترك للرصد والتحقق في كيدال متعثرا.

الهجمات التي تشنها الجماعات المتطرفة العنيفة

٢٤ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير ازدياد أنشطة الجماعات المتطرفة العنيفة، بما فيها الهجمات ضد المدنيين. وسجلت البعثة المتكاملة ١٠ هجمات في كانون الأول/ديسمبر (٩ منها ضد البعثة وواحدة ضد المدنيين)؛ و ١٨ هجوما في كانون الثاني/يناير (٩ منها ضد البعثة و ٧ ضد المدنيين وهجوم واحد ضد قوات الدفاع والأمن المالية وعناصر حكومية، وآخر ضد الحركة الوطنية لتحرير أزواد)؛ و ١٤ هجوما في شباط/فبراير (٣ ضد البعثة وواحد ضد عملية بارخان و ٥ ضد قوات الدفاع والأمن المالية و ٥ ضد مدنيين)؛ و ١٣ في آذار/مارس اعتبارا من ١٦ آذار/مارس (٤ ضد البعثة، و ٢ ضد عملية بارخان و ٢ ضد القوات المسلحة المالية و ٥ ضد مدنيين). وأسفرت الأعمال العدائية ضد حفظة السلام في البعثة المتكاملة عن مقتل ثلاثة منهم، وإصابة ٣٥ بجروح خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٥ - وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، سقطت في منطقة غاو قذيفتا هاون أُطلقتا تجاه المعسكر المشترك بين البعثة المتكاملة وعملية بارخان في أنسونغو قرب المعسكر دون وقوع إصابات أو أضرار. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلق ما لا يقل عن ١٥ صاروخا أو قذيفة هاون على الهياكل الأساسية المشتركة للبعثة المتكاملة وعملية بارخان والقوات المسلحة المالية في تيساليت (منطقة كيدال)، بما في ذلك صاروخ سقط داخل محيط المعسكر، ودمر إحدى مركبات القوات المسلحة المالية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، سقطت ثلاثة صواريخ أو قذائف هاون على الأقل بالقرب من مهبط الطائرات في تيساليت.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، شُن هجوم مركَّب على المعسكر المشترك للبعثة المتكاملة وعملية بارخان في كيدال. وانفجرت اثنتان من العبوات الناسفة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات في المدخل الشمالي للمعسكر وفي نقطة تفتيش تابعة للبعثة المتكاملة، على بعد كيلومتر شرق المعسكر، في حين أطلق ما لا يقل عن ثمانية صواريخ وقذائف هاون على المعسكر في آن واحد. وصدت قوة البعثة المتكاملة المهاجمين ولكن قُتل أحد حفظة السلام الذين كانوا يحرسون نقطة التفتيش وأصيب آخر بجروح. وفي ٨ آذار/مارس، هوجم المعسكر من جديد بست قذائف سقطت داخل المعسكر، أسفرت عن مقتل واحد من أفراد حفظ السلام وإصابة ثمانية. وردت البعثة المتكاملة وعملية بارخان على النيران وأوقفتا الهجوم. وأثناء الهجوم، أصابت قذيفتان مخيما للمدنيين، مما أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة اثنين. وقامت البعثة المتكاملة وعملية بارخان بإجلاء المدنييْن المصابيْن.

٢٦ - واستمر شن الهجمات بلا هوادة على جميع مناطق عمليات البعثة المتكاملة بعبوات ناسفة يدوية الصنع متزايدة التطور بشكل تدريجي. ففي الفترة من ١٧ كانون الأول/ديسمبر إلى ١٦ آذار/مارس، سجلت البعثة ١٠ هجمات بهذه العبوات ضد البعثة وموظفيها، مما أسفر عن مقتل موظف واحد وإصابة ٢٨ آخرين بجروح (أصيب ١١ بجروح في منطقة كيدال؛ وقتل موظف واحد وأصيب ١٦ بجروح في منطقة غاو؛ وأصيب موظف واحد بجروح في منطقة سيغو). وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، اصطدمت إحدى مركبات البعثة بعبوة ناسفة على مسافة ٢٠٠ متر من معسكر البعثة في أغيلهوك (منطقة كيدال)، مما أسفر عن إصابة ثلاثة من حفظة السلام بجروح. ولاحقت قوة البعثة المشتبه فيهم الذين هم أعضاء في المجلس الأعلى لوحدة أزواد وألقت القبض عليهم. وسلمتهم قوة البعثة إلى قوات الدرك في مالي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٢٧ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، تم العثور على عبوتين ناسفتين يدويتي الصنع يجري التحكم بهما لاسلكيا على مركبات مركونة تابعة للأمم المتحدة في غاو وجرى إبطالهما. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، أطلق مهاجمون مجهولون النار على مركبة تابعة للبعثة بعد ارتطامها بعبوة ناسفة يدوية الصنع على مسافة ٦٠ كيلومترا شرق أنسونغو. وأصيب من جراء ذلك أحد حفظة السلام بجروح خطيرة وفارق الحياة لاحقا متأثرا بجراحه.

٢٧ - وكانت تتوارد تقارير متزايدة عن قيام المتطرفين بأنشطة في منطقتي سيغو وموبتي اللتين كان يسود فيهما السلام. ووقع أول هجوم من هذا القبيل أيضا في باماكو. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، هاجم رجال مسلحون نامبالا (منطقة سيغو) بالقرب من الحدود الموريتانية، مما أسفر عن مقتل ١١ جنديا من القوات المسلحة المالية وإصابة ٣ بجروح. وفي

٦ كانون الثاني/يناير، هاجم رجال مسلحون ديورا (منطقة موبتي) على مسافة ٥٠ كيلومترا جنوب غرب نامبالا، وأضرموا النار في مبنى البلدية ومبنى المحافظة. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، هاجم رجال مسلحون مبنى حاكم تينيكو في منطقة موبتي. وأعلنت جماعة متطرفة عنيفة منشأة حديثا، تدعى جبهة تحرير ماسينا، عن مسؤوليتها عن هذا الهجوم في ١٦ كانون الثاني/يناير. وفي اليوم نفسه، أدى القتال بين رجال مسلحين والقوات المسلحة المالية إلى مقتل ثلاثة جنود وجرح خمسة في تينيكو. وفي ١٤ شباط/فبراير، أسفر هجوم شنه رجال مسلحون على موقع تابع للقوات المسلحة المالية في مقاطعة يووارو (منطقة موبتي) عن مقتل جنديين اثنين وستة من المتمردين، وإصابة ثلاثة جنود بجروح. وفي ٧ آذار/مارس، أطلق مسلحان النار على مطعم في باماكو، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة تسعة، منهم موظفون دوليون معارون إلى دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي اليوم نفسه، أعلن تنظيم المرابطون مسؤوليته عن الهجوم في شريط فيديو بثته وكالة أنباء موريتانية.

حماية المدنيين

٢٨ - في ٦ آذار/مارس، اعتمدت البعثة استراتيجية شاملة لحماية المدنيين، تحدد إطارا متسقا ومنسقا لتنفيذ ولاية البعثة المتعلقة بالحماية. ونُشر ضباط الحماية في مكتبي غاو وتمبكتو. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٤ شباط/فبراير، نظم العنصران العسكري والمدني بالبعثة زيارة مشتركة إلى منطقة نائية في جنوب أنسونغو حيث وقع عدد كبير من حوادث العنف، وذلك لتعزيز أمن المدنيين وتوعية السكان بولاية البعثة. وتعتزم البعثة إجراء عمليات مماثلة في أماكن أخرى في البلد. وفي ١٢ شباط/فبراير، افتتحت البعثة إذاعة ميكادو في غاو وتمبكتو لتوعية السكان المحليين والتواصل معهم بشأن أمور منها ولاية البعثة ومهامها. وتعتزم البعثة توسيع أنشطة البث الإذاعي إلى مواقع أخرى.

رابعا - استعادة بسط سلطة الدولة

٢٩ - تراجع في بعض مناطق الشمال التقدم الذي تحقق صوب استعادة بسط سلطة الدولة في أوائل عام ٢٠١٤. ولم يحدث تقدم كبير في نشر قوات الأمن المالية (الشرطة الوطنية والحماية المدنية والدرك والحرس الوطني). وحتى ١٥ آذار/مارس، لم ينشر إلا ١ ٩٩٥ من أفراد الأمن في شمال مالي وباتت بوريم (منطقة غاو) هي أبعد نقطة انتشار في الشمال. ولا يزال هناك شعور واسع النطاق بانعدام الأمن في المناطق المحلية التي بها وجود قليل جداً لقوات الأمن، مثل بايي وأوينكورو (منطقة موبتي). وفي مناطق غاو وتمبكتو وموبتي، تبلغ إجمالا نسبة الموجودين في أماكن عملهم ويقومون بأداء مهامهم من حكام المحافظات

٩٥ في المائة، ومن نواب المحافظين ٧٥ في المائة تقريبا، بنقصان قدره ٥ في المائة عن نسبة هؤلاء الأواخر في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وغادر ستة نواب محافظين مقاطعة تينيكو في أعقاب الهجمات التي شنت في كانون الثاني/يناير. ولا زالت كيدال تخلو من مديرين حكوميين. وفي ١٠ شباط/فبراير، أصدرت وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية تعليمات لجميع ممثلي الدولة في كيدال بالتوجه إلى غاو ريثما يتم إيفادهم إلى كيدال. ويوجد في شمال مالي حاليا ٦٧ في المائة من موظفي القضاء والسجون المقرر إيفادهم إلى هناك. وعلى الرغم من إصدار مرسومين في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر يقضيان بإعادة تعيين قضاة لمناطق اختصاص قضائي، فإن ما يزال قيد العمل من أصل ١٢ محكمة وما يتصل بها من مكاتب المدعين العامين ومن أصل ١٢ سجنا لا يزيد عن ٧ محاكم و ٧ سجون.

٣٠ - ولم تتحسن إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في شمال مالي. ففي حين تعمل ٩٢ في المائة من المراكز الصحية في المناطق الشمالية الأربع، فإنها جميعها تعتمد على الدعم المقدم من منظمات إنسانية. وظلت ٥٨ في المائة من الهياكل الأساسية للمياه معطلة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وفي منطقتي موبتي وسيغو، أغلقت ٦٧ مدرسة أبوابها عقب الهجمات التي وقعت في كانون الثاني/يناير، مما حرم ٩ ١٣٤ طالبا من التعليم. وفي منطقة كيدال، ظلت جميع المدارس مغلقة رسميا للسنة الرابعة على التوالي، على الرغم من تمكن المبادرات المجتمعية من إقامة صفوف دراسية غير رسمية في ١٤ مدرسة.

٣١ - وفي ٤ آذار/مارس، بدأت البعثة تجديد أكاديمية الشرطة من خلال مشروع بمبلغ ٤,٥ مليون دولار تموله حكومة اليابان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زادت شرطة البعثة من تعزيز خليتها لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي يبلغ تعدادها حاليا ١٧ ضابطا، يتقاسم أربعة منهم نفس الأماكن مع وحدات مالي المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتواصل شرطة البعثة تقديم المساعدة التقنية وتنفيذ مبادرات لبناء القدرات وبرامج توجيهية وتدريب متخصص لضباط الشرطة في مالي.

٣٢ - وبات لبعثة تدريب الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي وجود رسمي في مالي في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، إذ يوجد منها في البلد حاليا ٣٩ موظفا. وعلى الرغم من أن طرائق التعاون وتقسيم العمل بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لا تزال قيد التحديد، فقد عُيِّن ضباط اتصال وقدم خبراء شرطة من كلتا البعثتين تدريبا مشتركا للضباط من مالي في شباط/فبراير على كيفية إدارة النظام العام.

٣٣ - وواصلت البعثة العمل لوضع هياكل تنسيق لإصلاح قطاع الأمن الوطني وبرامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من خلال إنشاء فريق عامل تقني لتنسيق المبادرات

الدولية لدعم المجلس الوطني الحكومي لإصلاح قطاع الأمن. وضم الاجتماع الأول للفريق العامل التقني الذي عقد في ٢٠ شباط/فبراير ممثلين عن البعثة، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي.

خامسا – حقوق الإنسان

٣٤ – وثقت البعثة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تتراوح بين الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري، ووقوع إصابات في صفوف المدنيين وسوء المعاملة. ففي ١ كانون الثاني/يناير، اعتدى مقاتلون من جماعة الطوارق بالضرب على سائقين وصادروا مركبتيهما عند نقطة تفتيش في بِر. وفي ٧ كانون الثاني/يناير، وقع رجلان من طائفة الطوارق ضحية معاملة سيئة على يد أفراد من جماعة الطوارق كانوا قد ألقوا القبض عليهما في تيسيت (منطقة غاو). وفي تين – وازادي (منطقة تمبكتو)، أُطلقت في ٢٣ كانون الثاني/يناير النار على امرأة وأرديت قتيلة وأصيب طفلها بجروح أثناء اشتباكات بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والتنسيقية الأولى للحركات والقوات الوطنية للمقاومة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أطلقت الحركة الوطنية لتحرير أزواد النار في ديدي على رجل من سونغاي في ساقه بعد أن رفض هذا الأخير التوقف عند إحدى نقاط التفتيش. وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، ألقت التنسيقية الأولى، في كانو (منطقة تمبكتو)، القبض بصورة تعسفية على ٥٤ شخصا، منهم أطفال، واحتجزهم في بِر حتى ٣ شباط/فبراير.

٣٥ – ولا يزال استمرار الاحتجاز غير المشروع للمدنيين لفترات طويلة من قبل ائتلاف الخطة التمهيدية والتنسيقية على أسس إثنية يثير قلقا شديدا. ففي حوالي ٢٠ كانون الثاني/يناير، ألقت الحركة الوطنية لتحرير أزواد القبض على أربعة مقاتلين من جماعة الطوارق في تابانكورت واحتجزهم في كيدال. وفي ١١ شباط/فبراير، ألقى مقاتلو جماعة الطوارق القبض على خمسة رجال وفتيين اثنين في إرسان (منطقة غاو)، وسلموهم إلى القوات المسلحة المالية وإلى قوات الدرك. وأطلق سراحهم جميعا في ٢١ شباط/فبراير دون أي عواقب قانونية. وفي منتصف شباط/فبراير، أطلق ائتلاف الخطة التمهيدية سراح ستة أشخاص في تابانكورت، في حين أطلقت التنسيقية سراح خمسة أشخاص في بِر. ولما كان هؤلاء المدنيون قد قُبض عليهم واحتُجزوا بصورة غير قانونية لأسباب لا صلة لها بقتال عسكري أو دواع أمنية أو بارتكابهم جريمة، ولم يتم إطلاق سراحهم إلا نتيجة تبادل أشخاص، فإن سلوك الائتلاف والتنسيقية يمكن أن يصنف في عداد أخذ الرهائن. وتدرك البعثة أن الجماعات المسلحة لا تزال تحتجز مدنيين آخرين، بمن فيهم ثلاثة مدنيين محتجزين

لدى الائتلاف منذ كانون الثاني/يناير، في مكان يُفترض أنه في تابانكورت. وألقى الائتلاف القبض على مستشار مسن مؤيد للحركة الوطنية لتحرير أزواد من النفيس في ٢٠ كانون الثاني/يناير أثناء سفره إلى تابانكورت ومات أثناء الاحتجاز.

٣٦ - ولم يحرز أي تقدم في الملاحقة القضائية للانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان المرتكبة من قبل سلطات مالي. ولم تحرز القضيتان المعروضتان في المحكمة ضد الجنرال سانوغو أي تقدم، إذ توجد إحدى هاتين القضيتين في المرحلة التمهيدية ولا يزال قرار الاتهام في القضية الأخرى قيد الإعداد. والتحقيق ما زال مستمرا في مقتل ١٦ واعظاً في معسكر القوات المسلحة المالية في ديابالي (منطقة سيغو) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ شأنه شأن الإعدام بإجراءات موجزة لثلاثة أشخاص من طائفة الطوارق على يد جنود ماليين في جبوك (منطقة غاو) في شباط/فبراير ٢٠١٤؛ وإطلاق النار على محتجز أعزل من قبل حراس السجن في غاو في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ وإطلاق جندي مالي النارَ عشوائياً في مكان عام في غاو، مما أدى إلى مقتل مدني وإصابة خمسة بجروح في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، لم يبدأ أي تحقيق في قضية قتل رجل من دوغون في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤ على يد الشرطة في موبتي.

٣٧ - وفي ١١ آذار/مارس، كان لا يزال هناك ٢٣٦ شخصاً محتجزاً من قبل سلطات مالي بشأن النزاع المحتدم منذ عام ٢٠١٢، بمن فيهم ٢٦ محتجزا طلبت جماعات مسلحة الإفراج عنهم بموجب تدابير الثقة المتوخاة في اتفاق واغادوغو التمهيدي. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت محكمة الجنايات في باماكو حكما، في أول قضية تتعلق بالنزاع، بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة التآمر والتمرد والإرهاب وحيازة أسلحة وذخيرة حربية بشكل غير مشروع.

انتهاكات حقوق المرأة

٣٨ - لم يحرز أي تقدم في الإجراءات القضائية المتعلقة بالـ ٨٠ شكوى جنائية بشأن العنف الجنسي الذي يزعم أن أفرادا من الجماعات المسلحة قد ارتكبوه في عام ٢٠١٢ قدمتها منظمات محلية غير حكومية لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ولم يتم اختيار القضاة بعد للإشراف على الفصل فيها. ولا تزال ٢٤ قضية، مقدمة أيضا من منظمات غير حكومية تنتظر الفصل فيها بالمحكمة الابتدائية في تمبكتو، نظرا لأن المحكمة الابتدائية للبلدية الثالثة في باماكو، المكلفة من قبل المحكمة العليا بتجهيز جميع القضايا المتصلة بالنزاع، لم تختر بعدُ أعضاء لجنة للبت في إمكانية تحويل الـ ٢٤ قضية من تمبكتو إلى باماكو.

انتهاكات حقوق الطفل

٣٩ - ظل الأطفال يشاهَدون في صفوف الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والجماعة الطوارق، بينما استمرت الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية لأزواد/التنسيقية والحركة العربية لأزواد/ائتلاف الخطة التمهيدية وتحالف الشعب من أجل أزواد في احتلال ٢٠ مدرسة في مناطق غاو وكيدال وتمبكتو. وفي الفترة من ١٦ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أجرت البعثة مناقشات في كيدال مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد بشأن مزاعم قيامهما بتجنيد الأطفال واستخدامهم. وتعهد المجلس الأعلى لوحدة أزواد بإجراء تقييم لأعمار مقاتليه وتسريح جميع القصر الذين يتم التعرف عليهم. وأعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المعروفة بتجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع، أنها حرّمت على مقاتليها ارتكاب انتهاكات لحقوق الطفل من هذا القبيل.

٤٠ - وأُبلغ عن أربع من حالات العنف الجنسي ضد أطفال تراوحت أعمارهم بين ١١ و ١٥ عاما، حيث يزعم أن أفراد قوات الدفاع والأمن المالية ارتكبوا جميع حالات الاغتصاب في منطقة غاو في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد تلقى الأطفال الأربعة الرعاية الطبية. ولا تزال التحقيقات جارية في ثلاث حالات، وألقت قوات درك مالي القبض على مشتبه به وأحد شركائه. غير أن سلطات الشرطة في مالي نقلت الجاني المزعوم في الحالة الرابعة، وهو ضابط كبير في الشرطة، إلى مقر عمل آخر.

٤١ - ولا تزال البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ترصدان حالات احتجاز أطفال في سجون باماكو. وأفرجت سلطات مالي عن طفل واحد في ٢٥ شباط/فبراير، لكنها لم تتمكن من تأكيد مكان وجود ثلاثة أطفال آخرين كانوا محتجزين سابقا. وحتى ١٧ آذار/مارس، كان ستة أطفال لا يزالون رهن الاحتجاز في باماكو بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة، منهم طفل طال احتجازه لمدة تصل إلى عامين، وهو ما يتنافى مع البروتوكول المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بشأن تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم.

سادسا - المساعدة الإنسانية

٤٢ - ظل تدهور الوضع الأمني يعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى شمال مالي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم اختطاف سبع مركبات تملكها الجهات الفاعلة الإنسانية، منها أربع على محور تمبكتو - غوندام (منطقة تمبكتو) وثلاث في مقاطعة بوريم (منطقة غاو).

وقامت البعثة والقوات المسلحة المالية بتسيير دوريات منسقة على طول محور تمبكتو – غوندام. وفي منطقتي موبتي وسيغو، أدت الهجمات التي شُنت في كانون الثاني/يناير الى انسحاب ثلاث منظمات دولية غير حكومية مؤقتا لمدة شهر. وبالمثل، تسبب الإغلاق المؤقت لمطار كيدال في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير في عرقلة شديدة لعمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وعُلقت المساعدات الغذائية التي يوزعها برنامج الأغذية العالمي على المقاصف المدرسية في عشر بلديات في منطقة تمبكتو منذ ١٦ شباط/فبراير بسبب المخاوف الأمنية. وفي نفس المنطقة، وضعت السلطات المحلية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبعثة تدابير محددة لتسهيل وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، منها ما نُفذ بالفعل، مثل تعزيز وجود القوات المسلحة المالية ودورياتها. وزادت كل من إدارة المساعدة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية، ودائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية عدد الرحلات إلى شمال مالي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير على التوالي.

٤٣ – وانخفض عدد المشردين داخليا: حيث كان عددهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر يبلغ ٦٢١ ٦١ شخصا، مقابل ٢١٦ ٨٦ شخصا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. كما انخفض عدد اللاجئين الماليين المسجلين في البلدان المجاورة: إذ كان عدد المسجلين منهم يبلغ ٩١٥ ١٣٢ شخصا في ٣١ كانون الثاني/يناير، مقابل ٥٣٠ ١٤٣ شخصا في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٤٤ – وعرض منسق الشؤون الإنسانية خطة الاستجابة الإنسانية الاستراتيجية لعام ٢٠١٥ في باماكو في ٢٦ شباط/فبراير، وهي الخطة التي أطلقها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في نيويورك في ١٢ شباط/فبراير في إطار النداء العالمي لجمع ٢ بليون دولار لفائدة منطقة الساحل. وتبلغ موارد خطة الاستجابة الاستراتيجية لمالي ٣٧٧ مليون دولار، نصفها مخصص لتلبية احتياجات السكان المتضررين من النزاع في شمال ووسط مالي، بينما خُصص النصف الآخر للاستجابة لاحتياجات الأمن الغذائي وسوء التغذية المستمرة على نطاق البلد بأكمله. ويقل قدر هذا النداء بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار عن نداء عام ٢٠١٤ نظرا لجهود التعبئة التي قامت بها الحكومة وانخفاض احتياجات الأمن الغذائي التي تم تحديدها.

٤٥ – وفي ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أعلنت حكومة مالي ومنظمة الصحة العالمية نهاية تفشي وباء الإيبولا في مالي بعد مرور ٤٢ يوما دون تسجيل أية حالة جديدة.

سابعا – الانتعاش المبكر والتنمية

٤٦ – في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر، أعلن مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام عن تخصيص تمويل لأربعة مشاريع في مالي يبلغ مجموعه ٧,٦ مليون دولار، ويشمل مشاريع لدعم النساء والشباب، والعائدين، والتعليم، وعملية التجميع المقبلة التي سيشترك في تنفيذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، واليونيسيف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والبعثة المتكاملة، وذلك لمدة ١٨ شهرا من أوائل عام ٢٠١٥ إلى منتصف عام ٢٠١٦.

٤٧ – في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، وضعت البعثة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري الصيغة النهائية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩. وينص إطار العمل للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، التي تزيد قيمة حافظته على ١,١ مليار دولار، على أن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والبعثة المتكاملة في مالي ستركز جهودها على تقديم الدعم للحكومة في أربع أولويات رئيسية هي: (أ) السلام والأمن والمصالحة؛ (ب) الحكم الرشيد؛ (ج) الحصول على الخدمات الاجتماعية؛ (د) التنمية المستدامة.

٤٨ – في ٣٠ كانون الثاني/يناير، أطلقت البعثة خطتها الإقليمية لتحقيق الاستقرار والانتعاش لمنطقة غاو. وقد وُضعت هذه الخطة عقب مشاورات واسعة النطاق مع السلطات الإقليمية، والشركاء التقنيين والماليين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وبعد تحليل حالة الأمن والنزاعات الذي أجري بالاشتراك مع وحدة دمج جميع مصادر المعلومات التابعة للبعثة. وتحدد الخطة المناطق ذات الأولوية وتقترح إجراءات ملموسة في إطار خمسة أهداف عامة هي: تهيئة البيئة الأمنية المواتية، بما في ذلك حماية المدنيين؛ واستعادة سلطة الدولة؛ وتحقيق الانتعاش الاقتصادي؛ وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتحقيق التماسك الاجتماعي. وقد وُضعت خطتان إقليميتان مماثلتان لمنطقتي تمبكتو وموبتي، وهما تنتظران أن تقرهما جميع الجهات المعنية.

٤٩ – ونظمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير في باماكو مؤتمرا دوليا حول موضوع المخطوطات القديمة الموجودة في مالي. ودعا المشاركون إلى اعتماد خطة طوارئ للحفاظ على مخطوطات باماكو وأوصوا بحفظها إلكترونيا من أجل المساعدة على إنقاذها. وفي كانون الثاني/يناير، تم ترميم واحدة من أربع مكتبات خاصة في تمبكتو من خلال مشروع سريع الأثر مشترك بين البعثة واليونسكو.

٥٠ - في ٤ شباط/فبراير، صدرت النتائج الأولية للبحوث المشتركة التي أجرتها البعثة والبنك الدولي عن الأثر الاجتماعي والاقتصادي الذي تحدثه البعثة. وبلغ مجموع الأثر الاقتصادي لنفقات البعثة في مالي ما يقرب من ٦٩ مليون دولار في سنتها الأولى، وهو ما يعادل حوالي ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مالي، وتنبع نسبة ٤٥ في المائة منه من الإنفاق المباشر للموظفين والوحدات. ولم يتسبب إنفاق البعثة في تضخم عام، على الرغم من الشعور بارتفاع أسعار منتجات معينة نتيجة لوجود البعثة. وخلصت الدراسة إلى أن الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية تمثل مصدرا هاما للعمالة. وأوجدت البعثة ٦٧٠ فرصة عمل، بينما قُدرت فرص العمل الناشئة عنها بشكل مباشر أو غير مباشر بما يتراوح بين ٢ ٠٠٠ و ٣ ٠٠٠ فرصة عمل تقريبا.

ثامنا - توسيع نطاق البعثة وتفعيلها

٥١ - في ١٣ آذار/مارس، كان ٧٨ في المائة من مجموع موظفي البعثة المدنيين قد التحقوا بمراكز عملهم، حيث تم شغل ٨٠ في المائة من الوظائف الدولية المأذون بها، و ٧٩ في المائة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة، و ٧٥ في المائة من جميع الوظائف الوطنية. وكان عنصر الشرطة بالبعثة يتوفر على ٧٣ في المائة من قوامه المأذون به البالغ ١ ٤٤٠ فردا اعتبارا من ١٣ آذار/مارس، حيث يوجد في الميدان ٦٣ في المائة من أفراد الشرطة المأذون بهم، و ٧٦ في المائة من أفراد وحدات الشرطة المشكلة المقرر نشرهم، ويشمل ذلك وحدة شرطة مشكلة إضافية يجري نشرها حاليا. وحتى ١٣ آذار/مارس أيضا، تم نشر ٧٩ في المائة من القوام العسكري المأذون به، والبالغ ١١ ٢٠٠ فرد.

٥٢ - في حين أن الكتيبة الاحتياطية الثانية التابعة للبعثة بدأت في الانتشار في ٢٦ شباط/فبراير، فإن عمليات النشر التي لم تتم بعد، ومنها نشر كتيبة مشاة في القطاع الغربي ونشر وحدات الطائرات العمودية، ظلت تعوق قدرة القوة على الاضطلاع بولايتها وحماية حركة القوافل. وفي مواجهة الهجمات المستمرة التي تتعرض لها القوافل المدنية التي تتعاقد عليها البعثة، كانت القوة تبذل قصارى جهدها لتوفير الحراسة رغم أنها محملة بأعباء تفوق طاقتها بكثير. وتعرضت القوافل التي تعاقدت عليها البعثة لما مجموعه ١١ هجوما، منها هجوم وقع في ٤ كانون الثاني/يناير على بعد ٦٠ كيلومترا شمال غاو، بين النفيس وغاو، حيث أُحرقت سبع مركبات بينما نجت حمولتها، وهجوم وقع في ١٠ كانون الثاني/يناير على بعد ٧٠ شرق أنسونغو، حيث أحرق مسلحان شاحنتين. وصدت قوات البعثة الهجمات التي تعرضت لها القوافل التي كانت تحرسها، مثلما حدث في ١٠ آذار/مارس، على

بعد ٢٣ كيلومترا جنوب المسترات، حين أغار مهاجمون على قافلة مكونة من ٣١ مركبة من مركبات المتعاقدين أثناء سفرها من غاو إلى كيدال تحت حراسة البعثة، مستخدمين نيران مدافع الهاون والرشاشات. وفي ١٣ آذار/مارس، عندما نَصب حوالي ٣٠ مهاجما كمينا لمركبات كانت البعثة تحرسها قرب إنديليمان على المحور الطرقي ميناكا – أنسونغو، ردت القوة على نيران المهاجمين بالمثل وألقت القبض على أربعة منهم، وسُلموا إلى سلطات مالي في باماكو في ١٦ آذار/مارس.

٥٣ - وبُذلت جهود لتحسين مواقع النشر النائية وتعزيز قدرة البعثة على الاستجابة لحالات الطوارئ الطبية. ووضعت البعثة خطة تناوب للقطاع الشمالي تغطي منطقة كيدال، وسيتم تنفيذها فور وصول الكتيبة الاحتياطية. ونُقل مستشفى المستوى الثاني من سيفاري إلى كيدال وبات يعمل بكامل طاقته. ومكن نشر وحدة طيران عسكرية إضافية مجهزة بطائرة نقل عسكرية تكتيكية (CASA 295) في كانون الثاني/يناير من تسهيل رحلات الإجلاء الطبي وإجلاء المصابين التي تقوم بها البعثة في المواقع التي يمكن أن تهبط فيها الطائرات ذات الأجنحة الثابتة. وفي الوقت نفسه، واصلت عملية برخان دعمها للبعثة في عمليات الإجلاء الليلي للمصابين. وطُور مستشفى المستوى الأول التابع للبعثة في بماكو الى ''المستوى الأول المعزز'' ليشمل غرفة عمليات صغيرة وجناحا صغيرا للعناية المركزة.

٥٤ - وأحرزت البعثة تقدما جيدا في مجال البناء، على الرغم من استمرار القيود الأمنية الخطيرة. ومكن الانتهاء من أشغال الهندسة الأفقية في المعسكرات المتكاملة في غاو، وكيدال، وتيساليت، وتمبكتو في كانون الثاني/يناير من نشر قوات عسكرية وقوات شرطة إضافية في شمال مالي، يُذكر منها على وجه الخصوص نقل كتيبة مشاة من ديابالي (منطقة سيغو) إلى غاو. وتم شغل جميع مواقع المعسكرات الرئيسية ومعظم المواقع الصغيرة إلى حد ما، حيث ينتقل إليها موظفون إضافيون كلما شُيدت مساحات للمكاتب وأماكن الإقامة. ووُضعت الترتيبات التعاقدية لتنفيذ الأشغال في ستة معسكرات متكاملة وسبعة من معسكرات القوات، ومن المقرر أن تُمنح ثلاثة عقود إضافية بحلول نهاية آذار/مارس. وفي بماكو، تتقدم أشغال بناء مقر جديد للبعثة في موقعٍ قرب المطار، ومن المتوقع أن يتم نقل موظفي البعثة إليه في أواخر عام ٢٠١٥.

٥٥ - ومع أن البعثة قد أنجزت عملية توسيع مدرجي كيدال وتيساليت في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر لتزيد من حجم الحمولة المنقولة إلى هاتين الوجهتين، فقد أدت الحوادث الأمنية المبينة في الفرع الثالث أعلاه إلى إغلاق هذين المهبطين لإصلاحهما. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، أُعيد افتتاح مهبط تيساليت لتشغيله بشكل محدود لحالات الطوارئ

ريثما يُفرغ من تشييد التحصينات السُفلية. وبسبب تعذر الوصول إلى مهبط مطار كيدال في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ١٦ شباط/فبراير والتهديدات الأمنية المستمرة التي تتعرض لها القوافل البرية، تأخر تشييد البنية التحتية اللازمة لنشر وحدة الطائرات العمودية العسكرية المتوسطة الحجم المتعددة الاستخدامات، الذي كان مقررا في البداية في آذار/مارس وتأجل الآن إلى منتصف أيار/مايو.

٥٦ - وواصلت البعثة تنفيذ برنامجها لمكافحة العبوات الناسفة اليدوية الصنع. ففي الفترة من ١٧ كانون الأول/ديسمبر إلى ٨ آذار/مارس، نفذت سرايا التخلص من الذخائر المنفجرة والتحقق من سلامة الطرق ٩٣ مهمة في إطار دعم تنقلات القوافل، ومهام يومية لإزالة المتفجرات من الطرق، وتحقيقات لاحقة للانفجار، فضلا عن إبطال مفعول عبوات ناسفة يدوية الصنع وإزالة ذخائر غير منفجرة. وقدمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دورات تدريبية بشأن السلامة في مجال العبوات الناسفة اليدوية الصنع خُصصت لـ ٨٥٩ من الأفراد العسكريين ووفرت كذلك التدريب في مجال استخدام فرادى مجموعات مواد الإسعاف لـ ٨٥٦ آخرين. ونُفذت تدابير أخرى تشمل تدريب سرايا عسكرية وافدة معنية بالتخلص من الذخائر المنفجرة؛ ونقل سبع مركبات محصنة ضد الألغام إلى وحدات في الشمال؛ والاضطلاع بأعمال تحضيرية لتدريب سرايا المشاة قبل نشرها. وبالإضافة إلى موجهي دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام المنضمين إلى أفرقة البعثة الثمانية للتخلص من الذخائر المتفجرة في كيدال، فإن البعثة ما زالت تبحث عن موجهين من عناصرها لتوجيه أفراد القوات بشأن التخفيف من حدة مخاطر الهجمات غير النظامية.

٥٧ - وفي ضوء التغييرات الهامة التي طرأت على بيئة العمل السياسية والأمنية في مالي منذ أن وضعت خطط البعثة المتكاملة في عام ٢٠١٣، تجري البعثة استعراضاً لمفهومها للبعثة ولمفاهيم عمليات العناصر ذات الصلة لضمان أن تركز البعثة على مجموعة محدودة من الأولويات الرئيسية في مجالي السياسة وتحقيق الاستقرار من خلال بذل جهد متكامل.

تاسعا – ملاحظات

٥٨ – تمر مالي اليوم بمنعطف حاسم. فبعد محادثات استمرت ثمانية أشهر ويسرها أطراف دولية، يوجد بين يدي الأطراف حاليا مشروع اتفاق للسلام من شأنه، إذا اتفقت الأطراف عليه، أن يمهد الطريق لإنهاء النزاع المسلح وبدء المصالحة المستدامة والإصلاح والتنمية في الشمال ومناطق أخرى في مالي. غير أن المخاطر كبيرة. والعنف يزداد حدة في البقاع الشمالية من مالي ويمتد إلى ما وراءها، ويؤثر على سلامة وأمن المدنيين وعلى حماية حقوق الإنسان الواجبة لهم ويمنعهم من الوصول إلى التعليم والصحة وغيرهما من الخدمات الأساسية. وتوفر هذه الظروف بيئة خصبة يترعرع فيها التطرف العنيف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع وهي آفات ستهدد إن لم يكبح جماحها مستقبل دولة مالي ذاته. ولا يوجد حل عسكري لهذه التهديدات؛ والسبيل الناجع الوحيد لمواجهتها هو عملية سياسية قابلة للحياة تحقق نتائج يمكن تنفيذها. والشعب مالي لا يستحق أقل من ذلك.

٥٩ – وتعكس مشاركة المجتمع الدولي بمستويات غير مسبوقة في جهود دعم السلام مدى خطورة الحالة في مالي، وقوة التزام المجتمع الدولي نحو البلد وشعبه والمنطقة. غير أن القرار بالعمل نحو تحقيق السلام هو في نهاية المطاف قرار مالي. وما لم تتوفر إرادة حازمة لدى الأحزاب المالية وقواعدها لتحقيق تسوية سياسية نهائية وتقديم التنازلات اللازمة لتوطيد دعائم السلام، فإن أثر الجهود الدولية سيظل، في أفضل الأحوال، محدوداً.

٦٠ – والتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض هو شرط مسبق لإحراز تقدم نحو تحقيق السلام. غير أن هذا الاتفاق ليس سوى خطوة أولى في رحلة طويلة نحو تحقيق السلام والأمن والمصالحة والتنمية، وهي رحلة تتطلب حوارا مستمرا. ويوفر مشروع الاتفاق المعروض حاليا على الأطراف المالية الإطار اللازم لإجراء هذا الحوار المستمر. وهو يجسد العديد من المسائل السياسية والمؤسسية والأمنية والإنمائية المطروحة ويوفر الأساس اللازم لحلها بالتفاوض أثناء مرحلة التنفيذ الحرجة. وأحث الأطراف المالية على اغتنام هذه الفرصة التاريخية ومن ثم امتلاك زمام مستقبلهم.

٦١ – وأهنئ الوسيط الجزائري الرئيسي وجميع أعضاء فريق الوساطة على ما بذلوه من جهود مخلصة لدعم التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وفي حال أصبحت الأطراف المالية مستعدة للالتزام باتفاق، فإن المجتمع الدولي قد تعهد بالعمل بوصفه الطرف الضامن له وبدعم تنفيذه بشكل فعال. ومن الأهمية بمكان أن يحافظ شركاء مالي على الوحدة التي أبدوها حتى الآن، وأن يشرعوا، في الوقت الذي يتواصل فيه الحوار، في تطبيق آليات التنفيذ

والـدعم، بمـا فيهـا الآليـات الماليـة، الـتي سـتلزم لضـمان إحـلال السـلام الـذي تتـوفر لـه مقومات الاستمرار.

٦٢ - ويوجد حتما انعدام في الثقة بين الأطراف المالية. والمجتمعات المحلية هي مجتمعات مستقطبة. وستسعى الجهات المفسدة، بما فيها الجهات المتطرفة العنيفة، للإبقاء في شمال مالي على عدم تقييد الاتجار غير المشروع الذي يُوقع المدنيين فريسة له. وباستطاعة آليات التنفيذ الواضحة والقوية أن تسهم في بناء الثقة المتبادلة والثقة في آفاق السلام والمساعدة على إيجاد حل للخلافات التي ستنشأ حتما بالتزامن مع المعالجة العملية للقضايا القائمة منذ زمن طويل. والأمم المتحدة مستعدة لمواصلة الاضطلاع بدورها في دعم الحوار وفي القيام، حال نجاحه، بتنفيذ الخطوات المتفق عليها لإحلال السلام. وما زال ممثلي الخاص والبعثة المتكاملة ملتزميْن ببذل المساعي الحميدة والمساعدة في تحقيق المصالحة الوطنية ودعم الأمن ووضع الأحكام المتعلقة بالدفاع والأمن من الاتفاق.

٦٣ - وفي الوقت الذي كان يحرز فيه تقدم سياسي في الجزائر العاصمة، واصلت جميع الأطراف للأسف انتهاك وقف إطلاق النار في الميدان، بما في ذلك في وادي تيلمسي وبِر في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. لذا أدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأية أعمال عسكرية أخرى قد تحول دون نجاح عملية السلام في هذه المرحلة الدقيقة، والتقيد بالتزاماتها بوقف إطلاق النار من خلال المشاركة في أنشطة هيئات إدارة وقف إطلاق النار والأفرقة المشتركة للمراقبة والتحقق واللجنة التقنية المشتركة للأمن ودعم تلك الأنشطة.

٦٤ - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء احتمال اندلاع العنف الطائفي والتلاعب بمشاعر الجماهير في هذه اللحظة الحساسة من عملية السلام. وجميع الأطراف المالية مسؤولة عن التواصل مع قواعدها وعن معالجة المظالم والشواغل المشروعة بطريقة سلمية. كما أن عليها التزاما بعدم تقديم معلومات مغلوطة عن دور البعثة المتكاملة. وتثير قلقا بالغا في هذا الصدد المظاهرة العنيفة ضد أحد معسكرات البعثة التي سقط فيها محتجون بين قتيل وجريح في ٢٧ كانون الثاني/يناير في غاو. وإنني ملتزم بتسليط الضوء الكامل على الأحداث المحيطة بهذا الحادث الفظيع وتحديد دور الأمم المتحدة ومسؤولياتها. وستنتهي جهة التحقيق المستقلة التي أنشأتُها لهذا الغرض من عملها في نهاية آذار/مارس.

٦٥ - وأدين بأشد العبارات الهجمات المستمرة على موظفي الأمم المتحدة والمدنيين وأدعو حكومة مالي إلى الإسراع بالتحقيق في هذه الهجمات التي قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي. وأشعر بالحزن الشديد إزاء كل وفاة وإصابة تحدث، وأغتنم هذه الفرصة

لأعرب عن خالص تعازي لأسر ضحايا هذه الجرائم الشنيعة وكذلك لحكومة مالي وحكومات بلدان حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين جادوا بأرواحهم أثناء أداء الواجب. والهجوم الإرهابي الذي وقع في بماكو في ٨ آذار/مارس، وكذلك الهجمات غير النظامية التي شنت ضد قوات الحكومة في جنوب حزام النيجر، قد أرسلت برسائل صارخة تذكر بأن انعدام الأمن لا يقتصر على المنطقة القصوى من شمال مالي.

٦٦ - وقد ظلت عملية برخان الفرنسية تقدم الدعم في أقسى الظروف إلى البعثة المتكاملة طوال هذه الفترة، بما في ذلك الإجلاء الطبي للمصابين من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وأعرب عن امتناني لهذا الدعم المستمر الذي يقدم في إطار الولاية المستقلة لكل كيان من الكيانات.

٦٧ - واستمرار العنف، ولا سيما اللصوصية ونشاط المتطرفين، يعوق بشدة إيصال المساعدة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية والأفراد الأشد احتياجا. لذا أدعو جميع الأطراف إلى المساهمة في توفير بيئة آمنة لإيصال المساعدات الإنسانية. وأحث كذلك الشركاء الدوليين على التبرع بسخاء لخطة الاستجابة الاستراتيجية الإنسانية لعام ٢٠١٥، التي يتجه نصفها إلى تلبية الاحتياجات الطارئة للسكان المتضررين من النزاع في شمال مالي ووسطها.

٦٨ - ويتعين ترجمة عملية السلام بشكل عاجل إلى مكاسب ملموسة لشعب مالي. ومع أن إعادة توفير الخدمات العامة في الشمال الأقصى تتطلب التنسيق بين الأطراف، الذي يتحقق على الوجه الأمثل من خلال تنفيذ اتفاق سلام، فإنني أشجع الحكومة على أن تنشر في المناطق الخاضعة لسيطرتها قوات أمنية وموظفين عموميين، بمن فيهم المعلمون والعاملون في الميدان الصحي. فهذا من شأنه أن يبعث بإشارة إيجابية إلى سكان شمال نهر النيجر فحواها أن السلطة المركزية ملتزمة بالوفاء بمسؤولياتها وبتوفير مستوى الخدمات ذاته لجميع المواطنين الماليين.

٦٩ - وتباشر البعثة المتكاملة عملها في بعضٍ من أكثر بيئات حفظ السلام قسوة وأشدها عدائية. وما زال حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة يشكلون القوات النظامية الوحيدة التي لها وجود مستمر في جميع أنحاء شمال مالي مما يجعلها الهدف الرئيسي لهجمات الجماعات المتطرفة العنيفة. ويحملها ذلك حتما تكاليف بشرية ومالية باهظة. وأرحب بالمجموعة الشاملة من التدابير الأمنية التي تنفذها البعثة حاليا إثر الحوار التفاعلي غير الرسمي الذي أجراه مجلس الأمن بشأن مالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وما زلت ملتزما بتحديد وتنفيذ المزيد من التدابير المبتكرة لضمان تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة مع تعزيز الحماية في الوقت نفسه. وأشجع كل البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة وجميع الجهات المانحة الثنائية على مواصلة جهودها

الرامية إلى كفالة نشر عدد كاف من الموظفين الذين لديهم القدرات اللازمة للعمل في هذه البيئة الصعبة للغاية.

٧٠ - وأخيراً، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص لمالي، السيد منجي حمدي، ولجميع أفراد الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين في مالي، لما يقومون به من عمل شاق ودؤوب في ظروف صعبة للغاية من أجل إعادة إحلال السلام الدائم والاستقرار في البلد. وأود أن أشكر جميع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات غير الحكومية، وجميع الشركاء الآخرين على مساهماتهم القيمة في دعم عملية السلام في مالي.